

رئيس الهيئة

قرار الهيئة العامة للرقابة المالية
رقم (١٦٦١) لسنة ٢٠٢١ ب تاريخ: ٢٠٢١/١٠/١٠.
بشأن العمل بنموذج وثيقة التأمين
من الحوادث الشخصية للمصريين العاملين بالخارج

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ بإصدار القانون المدني؛
 وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بشأن الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها؛
 وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية؛
 وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ٢٠٠٩ بإصدار النظام الأساسي للهيئة العامة للرقابة المالية؛
 وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٨ بشأن تقاضى مقابل خدمات قدره واحد فى الالف مقابل خدمات مراجعة واعتماد نماذج وثائق تأمين جديدة أو تعديل على نماذج سارية وتعديلاته؛
 وعلى قرار الهيئة رقم ٦٩٨ لسنة ٢٠٢١ بشأن إنشاء المجمعة المصرية لتأمين السفر للخارج؛
 وعلى مذكرة التفاهم بين وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين في الخارج والاتحاد المصري للتأمين برعاية الهيئة العامة للرقابة المالية الموقعة في ٢٠٢١/٠٩/٢٠؛
 وعلى كتاب المجمعة المصرية لتأمين السفر للخارج الوارد إلى الهيئة بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٠٦ تحت ٢٥٧٢٥ بشأن طلب اعتماد وثيقة تأمين الحوادث الشخصية للمصريين العاملين بالخارج.
 وعلى مذكرة الإدارة المركزية لاعتماد المنتجات التأمينية في هذا الشأن؛

قرر

(المادة الأولى)

يعتمد نموذج وثيقة التأمين من الحوادث الشخصية للمصريين العاملين بالخارج المرفقة بهذا القرار، وعلى أن تتولى المجمعة المصرية لتأمين السفر للخارج إدارتها وفقاً لنظامها الأساسي.

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الواقع المصري، وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة والمجمعة، ويُعمل به اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٢/١/١.

رئيس مجلس إدارة
الهيئة العامة للرقابة المالية

د. محمد عمران



رئيس الهيئة

نموذج

وثيقة التأمين من المغادرة الشخصية للمصريين العاملين بالخارج



رئيس الهيئة

المقدمة

بناءً على البيانات الشخصية للمؤمن عليه المذكور أسمه في جدول الوثيقة، المدونة بتصريح العمل وجواز السفر، والمقدمة للمجتمع المصرية لتأمين السفر للخارج (المنوه عنها فيما بعد بـ "المجتمع") والتي تعتبر أساساً للتعاقد وجزءاً متمماً لهذه الوثيقة ومقابل سداد قسط التأمين.

تعهد المجتمعية المصرية لتأمين السفر للخارج بأن تؤدي للمؤمن عليه في حالة وفاته خارج جمهورية مصر العربية مبلغ التأمين طبقاً لما هو مبين فيما بعد، وذلك نتيجة حادث فجائي عارض عنيف خارجي وظاهر ومستقل عن أي سبب آخر مغطى بالوثيقة يقع للشخص المؤمن عليه ويترتب عليه وحده الوفاة، وذلك طبقاً للشروط والاشتراطات والاستثناءات الواردة بالوثيقة، وذلك خلال مدة التأمين المبينة بجدول الوثيقة أو أي مدة لاحقة قبلها المجتمعية، وأن يكون المؤمن عليه قد سدد قسط التأمين المستحق عنها.



رئيس الهيئة

الشروط العامة

البند الأول

الحالات التي يشملها التأمين

أولاً : - حالة الوفاة بحادث :

تؤدي المجموعة مبلغ التأمين المبين بجدول الوثيقة في حالة وفاة المؤمن عليه خلال سنة من تاريخ وقوع الحادث إلى المستفيدين الوارد بيانهم بالجدول أو إلى المستحقين شرعا في حالة عدم تحديد مستفيدين على أنه إذا توفي المؤمن عليه بفعل متعمد من أي من المستفيدين أو المستحقين المشار إليهم يؤول نصيبه في المبلغ المستحق الذي يظل واجب الأداء إلى الورثة الشرعية.

ثانياً : - تكاليف نقل الجثمان إلى بلد الإقامة في حالة وفاة المؤمن عليه :

إذا توفي المؤمن عليه أثناء السفر للخارج، فإن المجموعة تتحمل النفقات الفعلية لإعادة الجثمان بغرض الدفن في مصر.

البند الثاني

الحدود الجغرافية

جميع أنحاء العالم ماعدا جمهورية مصر العربية.

البند الثالث

حدود التغطية التأمينية

من المعلوم والمنتقى عليه صراحة أن الحد الأقصى لمبلغ التأمين ١٠٠٠٠٠ (مائة ألف جنيه مصرى فقط لا غير).

- تدفع المجموعة التكاليف الفعلية لنقل الجثمان أيا كان سبب الوفاة.
- وفي حالة الوفاة بحادث تدفع المجموعة التكاليف الفعلية لنقل الجثمان، ويوزع المبلغ المتبقى على الورثة الشرعية طبقاً لإعلام الوراثة.
- الحد الأقصى لعمر المؤمن عليه ٦٥ عام.



رئيس الهيئة

البند الرابع

الاستثناءات

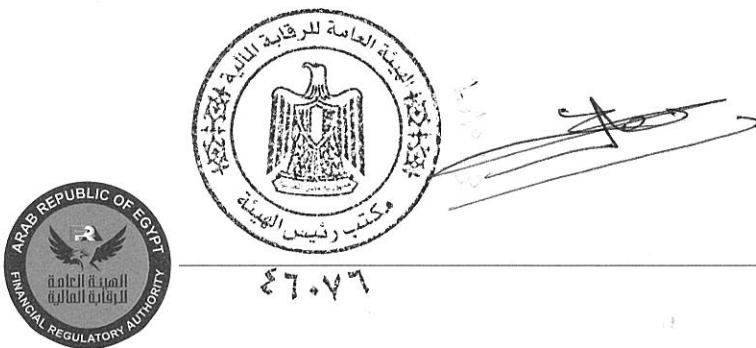
لا تغطي هذه الوثيقة حالات الوفاة التي تنشأ عن أي من الحالات الآتية :-

- ١- الحرب أو الغزو أو أي عمل من عدو أجنبي أو العدوان أو العمليات الحربية (سواء أعلنت الحرب أو لم تعلن) أو حرب أهلية أو ثورة أو تأمر أو أعمال قوه عسكرية أو سلطة غاصبة أو التمرد أو الانقاضة العسكرية أو الشعبية أو العصيان.
- ٢- الإشعاعات النووية أو التلوث من النشاط الإشعاعي من أي وقود نووي أو نفايات نووية أو الانفجارات النووية أو أي أجزاء منها.
- ٣- السفر على الطائرات الحربية.
- ٤- انتحار أو محاولة انتحار أو تعمد الشخص المؤمن عليه إيذاء نفسه أو بسبب ارتكابه أعمال إجرامية أو غير قانونية.
- ٥- فقد الإرادة بسبب الجنون أو الواقع تحت تأثير مخدر أو مسكر.
- ٦- استخدام الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية.
- ٧- تكاليف العلاج الطبي الناتج عن مرض أو حادث ونقل بالإنعاش.
- ٨- الشغب والاضطرابات الأهلية والإضرابات العمالية والإرهاب والتخييب شريطة أن يكون المؤمن عليه ضحية لمثل هذه الأعمال وليس مشاركاً فيها.
- ٩- الحوادث التي تقع داخل نطاق جمهورية مصر العربية.

البند الخامس

الحد الأقصى لمبلغ التأمين

في جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد مجموع المبالغ المدفوعة بمقتضى هذه الوثيقة خلال مدة التأمين عن الحد الأقصى لمبلغ التأمين المبين بجدول الوثيقة بالنسبة لحالات الوفاة ونقل الجثمان وقدره مائة ألف جنيه مصرية.



٤٦٠٧٦

رئيس الهيئة

البند السادس

الإخطارات

- أ. جميع الإخطارات التي يتعين إبلاغها إلى المجمعه يجب أن تكون كتابة وأن توجه إلى المجمعه، وذلك بتقديم صيغة رسمية أو خطاب يرسل بالبريد الموصى عليه أو البريد الإلكتروني.
- ب. لا تكون المجمعه ملزمة بأي حال من الأحوال بإخطار المؤمن له بموعد انتهاء مدة الوثيقه، ولا تلزم بتجديدها، ولا تكون أيضاً مسؤولة عن أية مطالبات قد تنشأ عن حوادث تقع بعد انتهاء مدة الوثيقه، مالم تكن الوثيقه قد تم تجديدها بناء على طلب المؤمن عليه، وتأكد ذلك كتابة من قبل المجمعه.

البند السابع

الالتزامات المؤمن عليه أو من ينوب عنه عقب وقوع الحادث

في حالة وقوع حادث تنشأ عنه مطالبة بموجب هذه الوثيقه يتلزم المؤمن عليه أو من ينوب عنه بالقيام بما يلي :-

١. إخطار المجمعه فوراً بالحادث خلال سبعة أيام من تاريخ وقوع الحادث.
 ٢. أن يقدم للمجمعه كافة التقارير الطبية وشهادة الوفاة وأية مستدات متعلقة بالحادث.
- وإذا لم يقم المؤمن عليه أو من ينوب عنه بالالتزامات المذكورة أعلاه أو تأخر في القيام بها سقط حقه في المطالبه بالتعويض الذي ينشأ عن هذا الحادث، مالم يتبيّن من الظروف أن تأخره كان لعذر مقبول.

البند الثامن

سقوط الحق

تسقط كافة حقوق المؤمن عليه الناشئة عن هذه الوثيقه في الحالات الآتية :-

- أ. إذا أدلى المؤمن عليه أو من ينوب عنه ببيانات غير صحيحة في طلب التأمين أو في الإقرارات المرفقة بالوثيقه بقصد حد المجمعه المؤمنة على قبول التأمين، أو إذا أخفى عن المجمعه بيانات جوهريه كان من المتعين عليه إعلامها بها قبل بدء سريان وثيقه التأمين.

- ب. مخالفة المؤمن عليه أو من ينوب عنه القوانين واللوائح المنظمة لمزاولة نشاطه إذا انطوت على جنائية أو جنحة عمدية.



رئيس الهيئة

ج. ويسقط حق المؤمن عليه أو المستفيدين في المطالبة بالتعويض عن الحادث موضوع هذه المطالبة إذا قدم المؤمن عليه أو من ينوب عنه بيانات مضللة عن هذا الحادث، أو تتطوّي على غش أو عزز طلب التعويض ببيانات تدليسية أو إذا كان الحادث مفتعلًا.

البند التاسع

الطلول في الحقوق

للجمعة الحق في الرجوع على المتسبب من الغير في الحادث بالنسبة لأية تعويضات تكون قد أدتها، بسبب أي حادث مغطى بموجب هذه الوثيقة.

البند العاشر

المحاكم المختصة

كل المنازعات التي تنشأ عن تفسير هذه الوثيقة أو تتنفيذها تكون من اختصاص المحاكم المصرية المختصة التي تقع في دائريتها الجهة التي أصدرت هذه الوثيقة.

البند الحادي عشر

التقادم

تخضع التغطية بموجب هذه الوثيقة لشرط التقاضي إعمالاً لنص المادة (٧٥٢) من القانون المدني المصري.



رئيس الهيئة

جدول وثيقة تأمين الحوادث الشخصية

..... الفرع : رقم الوثيقة :
..... من : / إلى : / الساعة الثانية عشرة ظهراً مدة التأمين :
: جميع أنحاء العالم ماعدا جمهورية مصر العربية الحدود الجغرافية :
: الحد الأقصى للتغطية التأمينية ١٠٠٠ جنية مصرى (مائة ألف جنية مصرى فقط لا غير) مبلغ التأمين :
..... اسم المتعاقد :
..... عنوانه :
..... اسم المؤمن عليه :
..... عنوانه :
..... المهنة أو النشاط للمؤمن عليه :
..... تاريخ ميلاد المؤمن عليه :
..... رقم جواز السفر :
..... رقم تصريح العمل :
الورثة الشرعيون مالم ينص على خلاف ذلك. المستفيدين في حالة وفاة المؤمن عليه :

احتساب القسط

جنيه مصرى	:	العملة
٠٠	:	القسط الصافي
٠٠	:	نصف الدمجة النسبية
٠٠	:	الضريبة النوعية
٠٠	:	رسم الإشراف والرقابة
٠٠	:	مقابل مراجعة واعتماد الوثائق
٠٠	:	صندوق ضمان حملة الوثائق
٠٠	:	مصاريف الإصدار
٠٠	:	القسط الإجمالي

جريدة مصرى فقط لا غير
تم الإصدار بواسطة : / / تحريراً في : -

